میکرو فیلم تهیه شد

آستان قدس

آفت زدائی شد
تاریخ ۷۰/۵/۲

کتابخانه آستانقدس
اسم کتاب فصول نصیریه
مصنف خواجه نصیرالدین طوسی
مؤلف
خطی
چاپی
سال چاپ یا تحریر عدد اوراق
جزء کتب فلسفه حکمت شماره خصوصی
شماره عمومی ۱۵۴۹۷ شماره قبض
واقف از کتابهای بازیافته تاریخ وقف
طول ۱۶ عرض ۱۰ شماره صفحات

احمد طالبیان
مرمت کار کتب خطی

اتماجدله ... عاود الوقت ... يفعلون في
تسميات ولكن صلاة السفر المذكور ان كان حراما او الاستيار
كونه كلها كذلك بل اولى في المقتضي لقصر الاستطباد التردد
في هذا الفرد وان دائما فلو ان هذا الحكم انما يتحقق اذا كانت
معرفة مع الواجبات في السفر غير ممكنه وامكن العود والوصول
في موضع يحصل فيه القيام الى الواجبات فلو يكون الاطلاق
ويكون الجهل مانع من القصر في السفر محكما واما قام اولا ان
اطلاقات النصوص بالقصر لكل مسافر موجود كثير الاوقات
بحصر والعمومات والاطلاق ان لم يخصه ويقيده الدليل الشرعي
وله دليل كوعي يدل على ذلك خصوصا واقرار النبي والائمة عليهم
السلام موجوده وقوله عليه السلام الصلوة صدقة تصدق الله بها عليكم
فقبلوا صدقته ... وغيرهم من المتكلفين فكلو تسوع
بعد احتمل لهذه انه موردي ... صحيح خصوصا
... اما ... عندنا ... في هذه الاوقات

قال الشيخ ابو القاسم ...
وثانيه متى جوز تولي العدل لذلك نظر اوربه
العدم لانه تحكيم من غير دليل ولو احق له يكفي فيها
العدالة ولو انضم الى ذلك منه الموثقة
والقدرة على التفصي عن الحله في نفي
الجواز اشكال من انها نيابة فله بد من
الاذن ولان ذلك من باب التعاون
على البر والتقوى والامر بالمعروف
وربما قال الشهيد في بعض رسائله
بالجواز وعندي فيه تردد وليس
ذلك مثل اقامة وصي الطفل لان
ذلك جرى مع تضرر الطفل لولاه
والمستحق ينتقل من هذا الى غيره
ولوالي الزكوة والله الموفق تم تم

هذه الرسالة الموسومة بالنصيرية
تأليف الشيخ الفاضل والحبر الكامل
والنحرير المدقق والعالم المحقق الاوحد
نصير الدين الطوسي ... طاب ثراه وجعل الجنة مثواه

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله الواجب وجوده الفائض
على سائر القوابل جوده، ويتفاوت بحسب
القبول طله ووبله، الذي منه بدؤ الخلق
واليه عوده، والصلوة على النبي محمد الذي
هو بحر العلم وطوده، محمد وآله نامي شجره
واخضر عوده، فان علم الكلام
وان كثرت اسراره وبعدت اغواره
وتشعبت مسائله وتصعبت دلائله
الا ان زبدته التي لابد منها ولم تجز لكل
مكلف العدول عنها قد ضمنها المولى الاعظم

روضه رضويه مقدسه

وقف هذا الكتاب المستطاب مع سبعة وسبعين من الكتب في علوم شتى في رابع وعشرين ...
الحضرة السنية على الروضة الرضوية على ما اصطلح فيها ... المعصوم ... الطاهرين صلوات
السيد سندنا العالم العامل الكامل المحقق المدقق ...
والمتكلمين سلطان العلماء والمفسرين وارث علوم جده سيد المرسلين
شيخ المحدثين فخر المجتهدين نور حدقة الاعيان السيد محمد زمان
بن سيد اسمعيل الحسيني

والامام الاعظم افضل المحققين سيد
العلماء المتاخرين نصير الملة والدين
محمد بن محمد بن الحسن الطوسي اعلى الله
مكانه ووسع له جنانه في وريقات قليلة
والفاظ يسيرة غير طويلة وسماها بالفصول
في الاصول الا انها لكونها فارسية
لم يعرفها العربي وعافها مع فصاحتها
الطالب العجمي فلذلك غابت شمسها
في اكثر الاوقات ولم يطلع بدرها في العراق
فرايت عند ذلك ان اجردها عن ثياب
الفاظها الابية واحليها بكسوة الكلمات
السنية ... تراه وجعل ... مثواه لمستفيدي مطالب علوم الدين
انتفاع المطالع والمقابلة والانتاج ...
تلك البلدة المقدسة الى هذا الآخر وعلى ... الروضة المنورة
ان تعطها على كل طالب العلم من المومنين ... منه ...
... طالب ... الكتاب ...

العربية ليعم طلبة العرب نفعها ويعظم
عند العجم وقعها يسّر الله ذلك بمنه وحوله
ونفع بها الطالبين بفضله وطوله وهي
موضوعة على اربع فصول الفصل الاول في
التوحيد اصل كل من ادرك شيئا لا بد ان يدرك
وجوده لانه يعلم ضرورة ان كل مدرك
موجود وما ليس بموجود فهو ليس بمدرك
واذا كان وجوده ضروريا كان مطلق الوجود
ايضا ضروريا لانه جزئه وضرورية المركب
تستلزم ضرورية جزئه فلا يحتاج الوجود
الى تعريف ومن عرّفه بما يعلم بالوجود

او بعم الوجود وذلك لا يستحسنه
الاذكياء تقسيم وجود كل شيء اما ان
يكون من غيره او لم يكن والاول ممكن
الوجود والثاني واجب الوجود في
الموجودات بأسرها منحصرة فيهما
والممكن اذا كان وجوده من غيره فاذا
لم تعتبر ذلك الغير لم يكن له وجود
واذا لم يكن له وجود لم يكن لغيره
عنه وجود لاستحالة كون المعدوم موجدا
اصل كل من عرف حقيقة الواجب
والممكن كما قلنا عرف بادني فكر انه لو

لم يكن في الوجود واجب الوجود لم يكن
لشيء من الممكنات وجود اصلا لان
الموجودات كلها حينئذ تكون ممكنة
والممكن ليس له وجود ولا الغير عنه
وجود فلا بد من وجود واجب ليحصل
وجود الممكنات منه هداية الواجب
اذا لم يكن وجوده من غيره كان واجبا
من غير اعتبار ذلك الغير فلا يمكن
فرض عدمه وبهذا الاعتبار يقال له الباقي
والازلي والابدي والسرمدي وباعتبار
ان وجود ما عداه منه يقال له الصانع

والخالق

والخالق والباري اصل ثم اذا انفك علم
ان كل ما فيه كثرة ولو بالفرض كان و
جوده محتاجا الى الغير لانه محتاج الى احاده
واحاده غيره فكل ما فيه كثرة او قبول قسمة
ممكن وينعكس الى قولنا كل ما ليس بممكن
ليس بمتكثر فالواجب واحد من جميع
الجهات والاعتبارات اصل حقيقة الواجب
امر واحد نوعي لانه مدلول دليل و
احد وهو امتناع العدم فلو فرض منه
اكثر من ذات واحدة لاشتركا في
حقيقة الواجب وامتاز بامر آخر فيلزم

تركيب كل منهما مما به الاشتراك ومما به
الامتياز وكل مركب ممكن لما عرفت
فلا يكونان واجبين هذا خلف فتح لا يعقل
من حقيقة الواجب الا ذات واحدة هداية
كل متحيز مفتقر الى حيز وكل عرض
مفتقر الى محله والمحل والحيز غيرهما
فلا يكون الواجب متحيزا ولا عرضا
وكل ما يشار اليه بالحس فهو اما متحيز
او عرض فلا يكون الواجب مشارا اليه
بالحس تبصرة المعقول من الحلول
كون موجود في محل قايم به والواجب

حيث يقوم بذاته استحال عليه الحلول
والمحل متحيز تحل فيه الاعراض والواجب
حيث انه ليس متحيز استحال حلول الاعراض
فيه تبصرة المفهوم من الاتحاد صيرورة
الاثنين واحدا وهو محال عقلا فلا يتحد
الواجب بغير بشيء تبصرة الالم واللذة
تابعان للمزاج والمزاج عرض وحيث
ان الواجب ليس محل الاعراض استحال
عليه الالم واللذة تبصرة الضد عرض
يعاقب عرضا آخر في محله وينافيه
والند هو المشارك في الحقيقة وقد

ثبت ان الواجب ليس بعرض ولا يشاركه
غيره في حقيقته فلا ضد له ولا ند اصل
قد ثبت ان وجود الممكن من غيره
فحال ايجاده اياه لا يكون موجودا
لاستحالة ايجاد الموجود فيكون معدوما
فوجود الممكن مسبوق بعدمه وهذا
الوجود يسمى حدوثا والموجود محدثا
فكلما سوى الواجب من الموجودات
محدثا واستحالة وجود حوادث لا الى اول
كما يقول الفلسفي لا يحتاج الى بيان
طايل بعد ثبوت امكانها المقتضي لحدوثها

مقدمة كل مؤثر اما ان يكون اثره تابعا
للقدرة والداعي او لا بل يكون مقتضى
ذاته والاول قادر والثاني موجبا واثر
القادر مسبوق بالعدم لان الداعي لا يدعو
الى معدوم واثر الموجب يقارنه في الزمان
اذ لو تأخر عنه لكان وجوده في زمان
دون آخر ان لم يتوقف على امر غير ما فرض
مؤثرا كان ترجيحا من غير مرجح وان توقف
لم يكن المؤثر تاما وقد فرض تاما هذا خلف
نتيجة الواجب المؤثر في الممكنات قادر
اذ لو كان موجبا لكانت الممكنات قديمة

قادرا او موجبا بالذات

كاخذ الاوراق من الرواق

كالنار بالنسبة الى الاحراق والشمس الى الاشراق

لا موجب كما هو مشهور من الفلاسفة

لما عرفت والملازم باطل فالملزوم مثله
الزام الواجب عند الفلاسفة موجب
لذاته وكل موجب لذاته لا ينفك اثره
عنه فيلزمهم انه اذا اعدم شيء في العالم يعدم
الواجب لان عدم ذلك الشيء اما لعدم
شرطه او لعدم جزء علته والكلام في
عدمهما كالكلام فيه حتى ينتهي الى الواجب
لان الموجودات باسرها تنتهي في سلسلة
الحاجة الى الواجب لذاته فيلزم انتهاء عدم
الشيء المفروض الى الواجب وليس لهم بحمد
الله عن هذا الالزام مفر نقض قالت

الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
وكل شبهة لهم على هذه الدعوى في غاية
الركاكة ولذلك قالوا لا يصدر عن الباري بلا
واسطة الا عقل واحد والعقل فيه كثرة هي
الوجوب والامكان وتعقل الواجب وتعقل
ذاته ولذلك صدر عنه عقل آخر ونفس
وفلك مركب من الهيولى والصورة ويلزمهم
ان اي موجودين فرضنا في العالم كان احدهما
علة للآخر بواسطة او بغيرها وايضا نقول
الكثرات التي في العقل الاول ان كانت
موجودة صادرة عن الباري لزم صدور

عن الواحد وان صدرت عن عين لزم تعدد
الواجب وان لم يكن موجودة لم يكن تاثيرها
في الموجودات معقولاً اصل قد ثبت ان
فعل الباري تع تبع لداعيه وكل من كان
كذلك كان عالماً لان الداعي هو الشعور
بمصلحة الايجاد او الترك ويجب ان يكون
عالماً بكل الممكنات قادراً على كلها لان
تعلق علمه تع وقدرته ببعض الاشياء دون
بعض تخصيص من غير مخصص وجواب
شبهة قالت الفلاسفة الباري تع لا يعلم
الجزئي الزماني والا لزم كونه تعالى محلاً

للحوادث

بلغ

الرسالة بعد هذه الرسالة في القضاء والقدر

٨

للحوادث لان العلم هو حصول صورة
مساوية للمعلوم في العالم فلو فرض علمه
بالجزئي الزماني على وجه التغير ثم يتغير فان
بقيت الصورة كما كانت كان جهلاً والا
كان لكانت ذاته محلاً للصورة المتغيرة
بحسب تغير الجزئيات وهذا الكلام
يناقض قولهم ان العلم بالعلة يوجب العلم
بالمعلول وان ذات الباري تعم علة لجميع
الممكنات وانه تعالى يعلم ذاته والعجب
انهم مع دعواهم الذكاء كيف غفلوا عن هذا
التناقض فهم بين امور رحمه اما ان يثبتوا

للجزئيات الزمانية علة لا ينتهي في سلسلة
الى العلة الاولى او لم يجعلوا العلم بالعلة
موجبا للعلم بالمعلول او اعترفوا بالعجز
عن اثبات عالمية تعالى او لم يجعلوا العلم
حصول صورة مساوية للمعلول في العالم
او جوزوا كونه تعالى محلا للحوادث فالجواب
عن الشبهة انما يلزم على تقدير ما ذكروه
كون علمه زائدا على ذاته اما اذا كان
عين ذاته ويتغاير بتغاير الاعتبار فلا
يلزم تغير علمه تع لانا نعلم ضرورة ان من
علم متغيرا لم يلزم من تغيره تغير ذاته

بانه لولاها لزم التخصيص بغير مخصص في اثبات القدرة والعلم لاشتراك الذوات في الذاتية فقال ابو الحسين البصري ومن تابعه من المحققين ان معناه انه لا يستحيل ان يعلم ما تقرر

فايده الحي عند المتكلمين كل موجود
لا يستحيل ان يقدر ويعلم والباري تع
ثبت كونه قادرا عالما فوجب ان يكون
حيا فايدة فايده علمه تع بان في الايجاد
او الترك مصلحة تسمى اراده وكراهة
وعلمه بالمدركات يسمى ادراكا وعلمه بالمسموعات
والمبصرات تسمى سمعا وبصرا اصل
كل ما في جهة محدث والواجب ليس
بمحدث فلا يكون في جهة واذا لم يكن في
جهة لم يكن ادراكه بالة جسمانية لانه لا
يدرك بها الا ما كان في جهة قابلة

زايده على ذاته تفيد ثبت عند المصنف ان الحي عند المتكلمين كل موجود لا يستحيل ان يقدر ويعلم ...

9

للاشارة الحسية ويعلم من ذلك انه لا يري بحاسة البصر لان الروية بها لا تعقل الا مع المقابلة وهي لا تصح الا في شيئين حاصلين في الجهة وكلما ورد ظاهره الروية اريد به الكشف التام هداية الباري تعالي قادر علي كل شي مقدور فيكون قادرا علي ايجاد حروف واصوات منظومة في جسم جامد وهو كلامه تعالي وهو باعتبار خلقه اياه متكلم ويعلم من تركيبه من الحروف والاصوات كونه غير قديم لانه عرض لا يبقي فكيف يكون قديما فان قيل

المراد من كلامه حقيقة تصدر عنها هذه الحروف والاصوات وهي قديمة لانها صفة لله تعالي قلنا انا بينا ان مصدرها ليس الا ذاته وانه لا قديم سواه فان ساعدونا في هذا المعني فلا منازعة في اللفظ طريقة قد ثبت انه تعالي ذات واحدة مقدسة وانه لا مجال للتعدد والكثرة في رداء كبريائه والاسم الذي يطلق عليه من غير اعتبار غيره ليس الا لفظة الله وما عداه اما ان يطلق عليه ثم باعتبار اضافته الي الغير كالقادر والعالم والخالق والباري

والكريم او باعتبار سلب الغير عنه كالواحد
والفرد والغني والقديم او باعتبار
الاضافة والسلب معًا كالحي والعزيز
الواسع والرحيم فكل اسم يليق بجلاله
ويناسب بكماله ممالم يرد به اذن جاز
اطلاقه عليه تم الا انه ليس من الادب
لجواز ان لايناسبه من وجه اخر كيف
ولو لاغاية عنايته ونهاية رافته في الهام
الانبياء والمقربين اسمايه لما جيز لاحد
من الخلق ان يطلق واحد من اسمايه عليه
سبحانه ختم وارشاد هذا القدر في

ام

معرفة ذاته وصفاته تعالى التي هي
اعظم اصل من اصول الدين بل هي اصل
الدين كما كان اذ لا يعرف الفعل اكثر منه
ولا يتيسر في علم الكلام التجاوز عنه ام معرفة
حقيقة ذاته المقدسة غير مقدور
للانام وكمال الوهيته اعلى من ان تنال
بايدي العقول والاوهام وربوبيته
اعظم من ان يتلوث بالخواطر والافهام والذي
نعرفه فلا ليس الا انه موجود اذ لو اضفنا
الى بعض ماعداه او سلبنا عنه ما نافاه
خشينا ان يوجد له بسببه وصف ثبوتي

او سلبي او يحصل له به نعت ذلي
معنوي تعالي الله عن ذلك علوًا كبيرًا
ومن اراد الارتقاع عن هذا المقام ينبغي ان
يتحقق ان وراءه شيئًا هو اعلي من هذا
المرام ولا يقصر همته علي ما ادركه ولا
يشغل عقله الذي ملكه بمعرفة الكثرة التي
هي امارة العدم ولا يقف عند زخارفها
التي هي منزلة القدم بل يقطع عن نفسه
العلايق الدنيئة ويزيل عن خاطره الموانع
الدنيوية ويضعف حواسه وقواه التي بها
يدرك الامور الفانية ويحبس بالرياضة

تو

نفسه الامارة التي تسير الي المخيلات الواهية
ويوجه همته بكليتها الي عالم القدس ويقصر
امنيته علي نيل محل الروح والانس ويسال
بالخضوع والابتهال من حضرت ذي الجود و
الافضال ان يفتح علي قلبه باب خزانة
رحمته وان ينوره بنور الهداية التي وعد
بعد مجاهدته ليشاهد الاسرار الانوار الملكوتية
والاثار الجبروتية ويكشف في باطنه الحقايق
الغيبية والدقايق الفيضية الا ان ذلك
قباء لم تخط علي كل ذي قد ونتايج لم يعلم مقدماتها
كل ذي جد بل ذلك فضل الله يؤتيه

من تشاء جعل الله اياكم من السالكين لطريقة
المستحقين لتوفيقه المستعدين لالهام حقيقته
المستبصرين بتجلي هدايته وتدقيقه **الفصل**
الثاني في العدل **تقسيم** كل فعل اما ان ينفر
العقل منه او لا والاول قبيح والثاني حسن
والحسن اما ان ينفر العقل من تركه او لا والاول
الواجب ولذلك تذم العقلاء فاعل القبيح
وتارك الواجب **اصل** انكرت المجبرة والفلاسفة
الحسن والقبح والوجوب العقلية ولاهل
العدل عليها دلائل والاولى اثباتها بالضرورة
لان الاستدلال لا بد من انتهائه اليها وسبب

[illegible]

الاشتباه في الحكم اشتباه ما يتوقف عليه
الحكم من تصورات معاني الالفاظ من المحكوم
به وعليه ولا ينافي ذلك ضرورية الحكم لان
الضروري هو الذي اذا حصل تصور
الطرفين حصل الحكم من غير حاجة الى
واسطة لا جلي الحكم بل لاجل التصورات
ومحل النزاع كذلك فان من تصور حقيقة
الواجب والقبيح حكم بنفرة العقل من
ترك الاول وفعل الثاني من غير توقف
على امر آخر **اصل** واجب الوجود قادر عالم
بتفاصيل القبائح وترك الواجبات ومستغن

[illegible]

عن فعل القبايح وترك الواجبات لما
تقدم من الاصول وكل من كان كذلك
يستحيل عليه فعل القبايح وترك الواجب
بالضرورة ينتج ان الواجب لا يفعل القبيح
ولا يخل بالواجب اصل الافعال التي
توجد من عبيده هم موجدوها بالاختيار
لانها تحصل بدواعيهم وعند الفلاسفة هم
موجدوها بالايجاب وعند المجبرة اوجدها
الله تعالى فيهم اذ لا مؤثر عندهم الا الله واحتج
ابو الحسين على الاول بالضرورة وليس ببعيد
وان استدللنا عليه قلنا ان وجد شي من

القبايح

القبايح في العالم فالعبيد هم موجدوا
افعالهم والملزوم ثابت باعتراف الخصم فكذا
اللازم بيان الملازمة هو انا بينا ان القبيح محال
على الواجب فيكون فاعله غيره واذا كان فاعل
القبيح غيره فكذا الحسن لانا نعلم بالضرورة
ان فاعل القبيح هو فاعل الحسن فان الذي
كذب هو الذي صدق والذي اثبته ابو الحسن
الاشعري وسماه كسبا واسند معه وجود
الفعل وعدمه اليه تعالى ولم يجعل للعبد
شيئا من التاثير غير معقول شبهة وجواب شبهة وجو
قالت المجبرة ان كانت القدرة والارادة

من الله تعالى وبغيرهما يمتنع الفعل
منهما ومعهما يجب فالفعل من الله تعالى
والملزوم ظاهر الثبوت فكذا اللازم والجواب
انه لا يلزم من كون آلة الفعل من الله ان يكون
الفعل منه غاية ما في الباب انه لا يتخيل
منه الايجاب واما بكون نفي الجبر فلا
ودفع الايجاب بان نقول ان كون آلة الفعل
من الله تعالى مسلم الا ان فعل العبد تابع
لداعيه فيكون باختياره لانا لا نزيد بالاختيار
الا هذا القدر وبعد ظهور كون فعله تابع
لداعيه ان سموه ايجابا لكون الآلات من الله

كان

كان منازعة في التسمية ولا مضايقة فيها ولو
قال قالوا ان الله تعالى خلق العبيد فلو لم
يخلقهم لما كانت الافعال ولما خلقهم كانت
فيكون الله تعالى فاعلا لها كان مثل قولهم و
اسهل لكن لا يخفى على العاقل ما فيه شبهة
اخرى وجواب قالوا ايضا علمه تعالى يتعلق بفعل العبد
فيكون تركه ممتنعا اذ لو فرض تركه
لزم كون علمه جهلا واللازم محال فالملزوم
مثله واذا كان تركه ممتنعا كان العبد مجبورا
قلنا هذا ايضا يوهم الايجاب واما الجبر فلا
ويلزمهم مثله في فعل الباري تعالى وكل ما اجابوا

فهو جوابنا على انا نقول العلم لا يكون علمًا
الا اذا طابق المعلوم فيكون تابعًا للمعلوم فلو
كان مؤثرًا في المعلوم كان المعلوم تابعًا له
فيدور واذا لم يكن مؤثرًا لم يلزم الايجاب
هداية اذا ثبت ان للعبد فعلًا وكل فعل
يستحق به العبد مدحًا او ذمًا او يحسن ان
يقال له لم فعلت فهو فعله وما عداه
فهو فعله تعالى اصل اذا ثبت ان فعل
الباري تابع لداعيه والداعي هو العلم بمصلحة الفعل
الايجاد والترك فافعاله تعالى لم تخل عن
مصالح اي انه انما يفعل لغرض واذا ثبت انه

كامل

كامل لذاته ومستغن عن الغير فتلك
المصالح لم تعد اليه تعالى بل الى عبيده واذا
ثبت ان افعاله لمصالح عبيده ثبت بطريق
العكس ان كل ما فيه فساد بالنسبة اليهم
لم تصدر عنه تعالى تبصرة وقد بينا ارادته
تعالى لافعال نفسه واما ارادته لافعال عبيده
فهو امرهم حقيقة بها والامر بالقبيح يتضمن
الفساد فلا يامر به بيّنًا انه لا يفعل القبيح
فلا يرضى به لان الرضا به قبيح كفعله تفسير
ما ورد انه تعالى خالق الخير والشر اريد
بالشر ما لا يلائم الطباع وان كان مشتملا

على مصلحة تبصرة تكليف الباري تعالى
هو امر عبيده بما فيه مصالحهم ونهيهم
عما فيه مفسدتهم وذلك لا ينافي
الحكمة وان كان فيه مشقة فلا يكون قبيحا
والغرض من التكليف امتثال العبد بما
كلف به فلا يكون تكليف ما لا يطاق
حسنا **اصل** اذا علم الباري ان العبيد
لا يمتثلون الا بفعل حسن يفعله الله تعالى
وجب صدوره عنه لئلا ينتقض غرضه
ومثل ذلك يسمى لطفا فيكون اللطف
واجبا **الفصل الثالث في النبوة والامامة**

اصل اذا

اصل اذا كان الغرض من خلق العبيد
مصلحتهم فتنبيههم على مصالحهم ومفاسدهم
بما لا تستقل عقولهم بادراكه لطف
واجب وايضا اذا امكن بسبب كثرة حواسهم
والاتهم واختلاف دواعيهم وارادتهم
وقوع الشر والفساد في اثناء ملاقاتهم
ومعاملاتهم فتنبيههم على كيفية معاشرتهم
وحسن معاملتهم وانتظام امور معاشهم
الذي يسمى شريعة لطف واجب و
هو لما كان الباري تعالى غير قابل
للاشارة الحسية فتنبيههم لغير واسطة

مخلوق مثلهم غير ممكن فبعثة الرسل
واجبة اصل امتناع وقوع القبايح و
الاخلال بالواجب علي الرسل علي وجه
لا يخرجون عن حد الاختيار ليلا تنفر
عقول الخلق عنهم ويتقوا بما جاءوا به
لطف فيكون واجبا ويسمي هذا اللطف
عصمة فالرسل معصومون مؤيد منه
كل مبعوث من حضرته خاليا عن المعارضة
لم يتايد بامر خارق للعادة معترون
بالتحدي موافق لدعواه لم يكن طريق الي
تصديق ويسمي ذلك معجزة فظهور معجزات

الرسل

الرسل واجب محمد رسول الله
لانه ادعي النبوة واظهر المعجزة اما الدعوي
فمعلومة بالتواتر واما المعجزة فكثيرة واظهرها
القرآن لانه صلي الله عليه واله تحدي به
العرب فعجزوا عن معارضته مع توفير
دواعيهم وفرط فصاحتهم والي الان لم
يقدر احد من الفصحا علي تركيب كلمات
علي منواله فيكون معجزة فيكون محمدا
صلي الله عليه واله رسول الله نبيا حقا
اذا كان محمد صلى الله عليه واله نبيا و
جب ان يكون معصوما وكل ما جاء به

تماً لا يعارضه العقل يجب تصديقه وان
نقل عنه مما عارضه لم يجز انكاره بل يتوقف
فيه الى ان يظهر سره فشريعته التي هي
ناسخة للشرايع باقية ببقاء الدنيا يجب
انقياد لها والامتثال لاحكامها اصل
لما امكن وقوع الشر والفساد وارتكاب
المعاصي بين الخلايق وجب في الحكمة وجود
رئيس قاهر آمر بالمعروف ناه عن المنكر
مبين لما يخفى على الامة من غوامض الشرع
منفذ لاحكامه ليكونوا الى الصلاح اقرب
ومن الفساد ابعد وبا[مـ]نون من وقوع

الفتن

الفتن والفساد كان وجوده لطفاً وقد ثبت
ان اللطف واجب عليه تعالى وهذا اللطف
يسمى امامة فيكون الامامة واجبة ولما كان
علة الحاجة الى الامام عدم عصمة الخلق و
جب ان يكون الامام معصوماً والا لم يحصل
غرض الحكيم اصل لما كانت عصمة الامام
غير مؤدية الى الجاء الخلق الى الصلاح امكن
وقوع الفتنة والفساد بسبب كثرة الائمة
فيكون الامام واحداً في ساير الاقطار و
يستعين بنوابه فيها هداية لما كانت العصمة
امراً خفياً لم يطلع عليه الا علام الغيوب لم

يكن للخلق طريق الى معرفة المعصوم فيجب ان
يكون منصوصا عليه من قبل الله تع او من
قبل نبي او امام قبله مقدمة لما ثبت ان
العصر لم يخل من معصوم فكل امر اتفق عليه
الامة في عصر مما لا يخالف العقل كان حقا
فاجماع الامة حق اصل لما ثبت وجوب
عصمة الامام ولم تثبت العصمة في غير الائمة
الاثني عشر باتفاق الخصم ثبت امامة الاثني
عشر لعصمتهم فيجب متابعتهم على كل احد
اصل سبب حرمان الخلق من الامام الزمان
ليس من الله تع لانه بخلاف مقتضى حكمته ولا

من

من الامام لثبوت عصمته فيكون من رعيته
ومالم يزل سبب الغيبة لم يظهر الحجة بعد
ازالة ازاحة العلة وكشف الحقيقة بتة
تع على الخلق والاستبعادت في طول عمره
عليه السلام بعد ثبوت امكانه ووقوعه في
غيره جهل محض يبصره لما كان الانبياء والائمة
تحتاج اليهم الامة للتعليم والتاديب
وجب ان يكونا اعلم واشجع ولما كانوا معصومين
وجب ان يكونوا اقرب الى الله ولما كان
الامام من رعية النبي عليه السلام وجب ان
يكون النبي عليه السلام نسبته في الفضل الى الامام

كنسبة الامام الى الرعية **الفصل الرابع**
في المعاد ان الله خلق الانسان واعطاه
العلم والقدرة والارادة والادراك والقوى
المختلفة وجعل زمام الاختيار بيده
وكلفه بتكاليف شاقة وخصه بالالطاف
الخفية والجلية لغرض عايد اليهم وليس
ذلك الا نوع تكمال لا يحصل الا بالكسب اذ لو
امكن بلا واسطة لخلقهم عليه ابتداء ولما كانت
الدنيا هي دار التكليف فهي دار الكسب يعمر
الانسان فيها مدة يمكن تحصيل كماله فيها ثم يحول
الى دار الجزاء ويسمى دار الاخرة **مقدمة** الذي

يشير

يشير اليه الانسان حال قوله انا لو كان عرضا
لاحتاج الى محل يتصف به لكن لا يتصف
بالانسان شيء بالضرورة بل يتصف هو باوصاف
غيره فيكون جوهرا ولو كان هو البدن
او شيء من اجزائه لم يتصف بالعلم لكنه يتصف
به بالضرورة فيكون جوهرا عالما والبدن
وساير الجوارح لالاته ونسميه هنا الروح **مقدمة**
جمع اجزاء بدن الميت وتاليفها مثل ما كان
واعادة روحه المدبرة اليه يسمى حشر الاجساد
وهو ممكن والله تعالى قادر على كل الممكنات
وعالم بها والجسم قابل للتاليف فيكون قادرا

عليه اصل الانبيا كلهم اخبروا بحشر الاجساد
كلهم وهو موافق للمصلحة الكلية فيكون حقا
لعصمتهم والجنه والنار المحسوستان كما
وعد وابه حق ايضا ليستوفي المكلفون
حقوقهم من الثواب والعقاب وكذلك عذاب
القبر والصراط والكتب وانطاق الجوارح و
غيرها مما اخبر وابه حق لامكانها اخبار الصادق
بها هدابة اعادة المعدوم محال والا لزم تخلل
العدم في وجود واحد فيكون الواحد اثنين
ولما كان حشر الاجساد حقا وجب ان لا يعدم
اجزاء ابدان المكلفين وارواحهم بل تتبدل

الناسو

التاليف والمزاج والفنا المشار اليه كناية عنه
شبهة قالت الفلاسفة حشر الاجساد محال
لان كل جسد اعتدل مزاجه واستعد استحق
فيضان النفس من العقل الفعال فلو اتصف
اجزاء الميت بالمزاج لاستحق نفسا من العقل
واعيد اليه نفسه الاولى على قولكم فيلزم
اجتماع نفسين على بدن واحد وهو محال و
نحن لما اثبتنا الفاعل المختار وابطلنا قواعدهم
لم نحتج الى جواب هذه الهذيانات اصل
الثواب والعقاب الموعودان دايمان وكل
من استحق الثواب بالاطلاق خلد في الجنة وكل

من استحق العقاب بالاطلاق خُلِّد في النار
وكل من لم يستحقها كالصبيان والمجانين
والمستضعفين لم يحسن من الكريم تعذيبهم
فيدخلون الجنة ايضا دايمًا من جمع بين
الاستحقاقين فان كان متوعدا عليه توعدا
مُطلقًا لا بعينه امكن بالامكان العام ان
يعفو الله تعم عنه بفضله وكرمه لانه
وعد به مع حسنه وخلف الوعد قبيح وايضا
لغرض من خلفه اثابه فمعاقبته نقض
غرضه وان لم ينله عفو او كان متوعدًا عليه
بالتعيين فاما ان يحبط احد الاستحقاقين

بالا

بالآخر مذهب الوعيدية وهم لا يجوزون
العفو الا في الصغاير فمذهب ابي علي ان
الاستحقاق الزايد يحبط الناقص ويبقى هو
بكماله وهو الاحباط ومذهب ابي هاشم
انه لا يبقى من الزايد بعد التاثير الا الفاضل عن
قدر الناقص والباقي يسقط بالناقص و
هو الموازنة ويكون الحكم للفاضل
استحقاق ثواب كان او استحقاق عقاب
والمذهبان باطلان لابتنائهما على تاثير
الاستحقاق وتاثره وذلك غير معقول
لان الاستحقاق امر اضافي والاضافات

لانوجد في الخارج والالزم التسه وما لا
يوجد لا يعقل تاثيره وتاثره وان قلنا بوجوده
فاما ان يوجد الاستحقاقات معًا او لا يوجد
معًا والاول يقتض ان لا يكونا ضدين وذلك
ينافي مذهبهم وايضا لا يكون احدهما اولى
بالتاثير في الاحباط من الاخر فاذا احبط
احدهما بالاخر في الموازنة فكيف يحبط الاخر به
اذ تاثير المعدوم في الموجود غير معقول
والثاني لا يعقل تاثير احدهما في الاخر ولا يرد
علينا الاضداد فانا لم نحكم بتاثير كل واحد
منها في الاخر هذا في شفاعة محمد صلى الله عليه

واما المذهب الثاني وهو
ان يثاب ثم يعاقب متروك بالاجماع
فلم يبق الا الثالث وهو ان يعاقب مستحقا منقطعا
ثم يخلد في الجنة وهو الحق المناسب للعدل ٥٥

وام

الله وقدره وحرموا ذلك على العباد لان الله تع قضى
على مذهبهم بالكفر على الكافر وبالمعصية على العاصي
والزمنا بالكفر والعصيان حرام اما الامامية فانهم
رضوا بقضاء الله تع وقدره لان الله تع انما يقضي بالحق
ويقدره وحاش لله تع ان يقضي بالباطل الخامس
عشر قول الاشاعرة يلزم منه انتفاء الوثوق بوعد الله
تع ووعيده فتنتفي فائدة بعثة الانبيا لان انواع المعاصي
عندهم صادرة منه تع ومن جملتها الكذب فجاز ان
يكون خبره بالوعد والوعيد كذبا فلا يبقى في بعثة
الانبياء فائدة وذلك فساد عظيم تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا السادس عشر لو كانت الافعال مخلوقة
لله تع لزم تكليف ما لا يطاق وهو قبيح عقلا والسمع
قد منع منه قال تع لا يكلف الله نفسا الا وسعها السابع
عشر ان الله تع خلق العالم عند الامامية والمعتزلة لحكمة
ظاهرة وهي ايصال الوجود الى خلقه فانه قد ثبت ان

الوجود خير والعدم شر ولاظهار رحمته ولطف
عنايته لطلب معرفته كما قال تع في كتابه العزيز وما خلقت الانس والجن الا ليعبدون ثم ارسل لارشاد
العالم الى كيفية عبادته على الوجوه الشرعية لعجز العقول
عن تفاصيل العبادات فيثيب المطيع منهم ويعاقب
المخالف المعاند وانما يتم ذلك كله لو كان الله تع يفعل
ذلك لغرض وكان للعبد اثر في افعاله وعلى قول المجبرة
لا يتم ذلك لانه تع عندهم لا يفعل لغرض ولا اثر للعبد
البتة اما المنقول فوجوه الاول الايات الدالة على
مدح المومن بايمانه وذم الكافر على كفره والوعد
بالثواب على الطاعة والعقاب على المعصية كقوله تع
ام لم ينبأ بما في صحف موسى وابرهيم الذي وفى انه كان
عبدا شكورا ان ابراهيم لحليم اواه منيب وانك
لعلى خلق عظيم فويل للذين كفروا ويل يومئذ للمكذبين
تبت يدا ابي لهب ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون الثاني

الا

الايات الدالة على المجازاة على الافعال قال تع اليوم
تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون بما كنتم
تعملون ولا تزر وازرة وزر اخرى لتجزى كل
نفس بما تسعى هل جزاء الاحسان الا الاحسان هل
تجزون الا بما كنتم تعملون من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها ليوفيهم
اجورهم ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة
ضنكا وجزاء سيئة مثلها اولئك الذين اشتروا الحيوة
الدنيا لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لمثل هذا فليعمل
العاملون ولولا ان يكون العبد فاعلا لما استحق
الجزاء عليه من ثواب او عقاب ولم يتحقق المجازاة
والمقابلة بازاء الافعال الثالث الايات الدالة على
ان افعال العباد مستندة اليهم وصادرة عنهم
كقوله تع فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ان يتبعون
الا الظن ذلك بان الله لم يكن مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى

يغيروا ما بانفسهم بل سولت لكم انفسكم امرا فطوعت
له نفسه قتل اخيه فقتله من يعمل سوءا يجز به كل
امرئ بما كسب رهين ما كان لي عليكم من سلطان
الا ان دعوتكم فاستجبتم لي الذين ينفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية يرجون تجارة لن
تبور اذا تداينتم بدين الي اجل مسمي فاكتبوه وليكتب
بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب ان يكتب كما
علمه الله فليكتب ان الذين كفروا سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون الرابع انه تع نزه
نفسه ان يكون افعاله مثل افعال المخلوقين
من التفاوت والاختلاف فقال تع ما تري في خلق
الرحمن من تفاوت الذي احسن كل شي خلقه ثم هدي
والكفر ليس بحسن الخامس انه تع بره نفسه من
الظلم فقال تع ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام
للعبيد وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون لا ظلم

اليوم

اليوم ولا تظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا وما الله
يريد ظلما للعباد السادس انه تع ذم عباده علي الكفر
والمعاصي الصادرة عنهم ووبخهم علي ذلك وعاتبهم
فقال كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ثم
ويقبح منه تع ان يخلق الكفر في الكافر ويوبخه عليه مع عجز
العبد عن مقاومته تع وارتفاع خلاف ارادته وكيف
يحسن منه ان يقول وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم
الهدي وهو المانع لهم ويقول لابليس ما منعك ان
لا تسجد اذ امرتك وما منعك ان تسجد لما خلقت
بيدي وقد كان لابليس ان يلتجي الي قوله تع انت
المانع لي والقاهر علي ترك السجود ولا اتمكن من مقاهرتك
ولم يعتذر بالافتخار علي ادم عم ومثل هذا الا انكار لمثل
شخص حبس غيره في بيت وجعله بحيث لا يمكنه في
الخروج عنه ثم تقول ما منعك من الخروج الي قضاء
اشغال ويعاقبه علي ذلك بانواع العقوبات ولا

سنك عند العقلا ان هذا قبيح وقال تع هذا وماذا
عليهم لو امنوا وقول موسى عليه السلام وما منعك اذ
رايتهم ضلوا الا تتبعن وقال تع فما لهم عن التذكرة
معرضين فما لكم لا تؤمنون لم تحرم ما احل الله لك
لم اذنت لهم الهيهم الى غير ذلك من الايات السابع الايات
الدالة على العفو كقوله عفى الله عنكم ويعفوا عن السيات
يغفر لكم ذنوبكم ويغفر ما دون ذلك وانما يتحقق العفو
والغفران لو صدر الذنب عن العبد الثامن الايات
الداله على الانكار كقوله تع لم تلبسون الحق بالباطل لم
تصدون عن سبيل الله انى يصرفون انى يوفكون لم تكفرون
وكيف يحسن منه تع التعنيف على ذلك وهو
الفاعل وكيف يحول بين العبد والايمان ثم يقول
وماذا عليهم لو امنوا وذهب بهم عن الرشد
ثم قال فاين تذهبون وكيف يضلون عن الدين حتى
يعرضوا ثم يقول فما لهم عن التذكرة معرضين التاسع

لا

عباده وكذا ارسال الرسل قال تع لئلا يكون للناس
على الله حجة بعد الرسل واي حجة اعظم من الكفار
فان لهم ان يقولوا كيف تامرنا بالايمان وقد خلقت
فينا ضده وانه لا قدرة لنا عليه ولا على ان نقهر
مرادك وكيف تنهانا عن الكفر وقد خلقته فينا واي
عذر لله تع عن ذلك وما يكون جوابه تع عند الاعتذار
عن هذا الالزام وما احسن قول امير المؤمنين عليه السلام
لما ساله الشامي اكان مسيرنا الى الشام بقضاء الله وقدره
قال امير المومنين عليه السلام نعم فقال الشامي فعند الله
تع احتسب عنائي فقال امير المؤمنين عليه السلام ويحك
ظننت قضاء لازما وقدرا حتما ولو كان ذلك كذلك
لبطل الثواب والعقاب وسقط الوعد والوعيد
ان الله سبحانه امر عباده تخييرا وكلف يسيرا ولم يكلف
عسيرا واعطى على القليل كثيرا ولم يعص مغلوبا ولم
يطع مكرها ولم يرسل الايات لعبا ولم يترك الكتب

للعباد عبثًا ولا خلق السموات والارض وما بينهما
باطلا ذلك ظن الذين كفروا فويلٌ للذين كفروا
من النار فانظر الي توبيخه عليه السلام للشامي وتهديده
قوله ويحك مع انها كلمةٌ توبيخ حسب ظن القضاء
اللازم ثم الي قوله لو كان قضاءً لازمًا لبطل الثواب و
العقاب وسقط الوعد والوعيد لانه يكون ظلمًا
من الله تع ولانه يقال من نزه عنه وكما انه يسقط الثواب
والعقاب والوعد والوعيد علي خلق الاجسام و
الاعراض التي لا يقدر عليها غير الله تع كذا يجب ان يسقط
ذلك علي خلق الطاعة والمعصية الصادرة عن الله تع
لكن لما ثبت الوعد والوعيد والثواب دل علي بطلان
القول بالقضاء اللازم ثم انظر الي قوله عليه السلام امر
عباده تخييرًا ونهاهم تحذيرًا فانه تع لم يقهر عباده علي فعل
الطاعة ولا علي اجتناب المعصية اذ لو كان كذلك لبطل
التكليف وكان الفعل مستندًا اليه بل امر عباده بان

يوقعوا

يوقعوا الفعل علي اختيارهم وارادتهم فان فعلوا اثابهم
وان تركوا عاقبهم وكذا حذرهم في النهي انهم متي فعلوا
المنهي عنه عذبهم الي قوله وكلف يسرا ولم يكلف
عسيرا وهو يبطل قواعد المجبرة الذين قالوا ان الله
كلف عباده بالمحال مالا قدرة لهم عليه واي عسر
اعظم منه ثم الي قوله عليه السلام ولم يعص مغلوبًا ولم
يطع مكروهًا فانه يبطل قواعدهم ايضا فانه لا يلزم
من المعصية الصادرة عن العباد مع انه تعالي لم يردها
منهم كونه مغلوبًا لانه تع انما يكون مغلوبًا لو لم يتمكن من
فعل ضد ارادتهم لكنه تع متمكن قادر عليه وانما لم يفعله
لانه الله اراد ايقاع الفعل من العبد علي جهة الاختيار ثم
انظر الي قوله عليه السلام ولم يرسل الانبياء لعبا ولم
ينزل الكتب عبثا ولا خلق السموات والارض وما
بينهما باطلا كما قال تع فانه مبطل لقواعدهم حيث
يقولون انه تع لا يفعل لغرض ولا لمصلحة ولا لحكمة و

يخلق الرجل للمشي ولا اليد للبطش ولا اللسان
للنطق ولا غير ذلك من الاعضاء ولم يخلق السموات
والارض وما بينهما لحكمة ولا فايدة ولا لغرض البته
بل خلق جميع ذلك لا لفايدة راجعة اليه ولا الي خلقه
بل لغير فايدة اصلا وهذا بعينه هو العبث والباطل
واللعب تع الله عن ذلك علوا كبيرا احتجت
الاشاعرة بوجوه الاول ان العبد لو كان فاعلا
فان لم يتمكن من الترك لزم الجبر وان تمكن فان
لم يفتقر الترجيح الي مرجح لزم ترجيح احد الطرفين المتساويين
علي الآخر لا لمرجح وهو مح وان افتقر فذلك المرجح ان وجب
معه الفعل لزم الجبر والا عاد البحث اليه فتسلسل
الثاني ان الله تع ان علم وقوع الفعل وجب وقوعه
والا لزم انقلاب علم الله تع جهلا وهو مح فان عدمه
استحال وجوده ووقوعه وعلي التقديرين يلزم
الجبر الثالث ان العبد لو كان فاعلا لكان

شريكا

شريكا مع الله تع وهو مح الرابع ان الايمان لو اراده
الله تع من الكافر لزم عجز الله تع لان الكافر قد وقع
مراده وهو الكفر والله لم يقع مراده وهو الايمان
والجواب عن الاول من حيث المعارضة ومن حيث
الحل اما المعارضة فانا نورد دليلهم في حق الله تعالي
ونقول الله تع اذا فعل فعلا فان لم يتمكن من تركه
لزم الجبر وان لا يكون الله تعالي مختارا في
افعاله بل يكون موجبا وهو كفر لانه مذهب الفلاسفة
وان تمكن من الترك كانت قدرته علي الفعل و
الترك واحده فاذا رجح الفعل فان لم يفتقر الي مرجح
لزم ترجيح احد الطرفين علي الاخر لا لمرجح وهو مح
عندهم وان افتقر الي مرجح فذلك المرجح ان وجب معه
الفعل لزم الجبر فيكون الله تع موجبا وهو مح وان لم
يجب عاد البحث فيه فما هو جوابهم عن الله تع هو
جوابنا عن العبد اما الحل فانا نقول اولا انه يجب

معه الفعل قوله يلزم الجبر قلنا لا نسلم لان الفعل
هنا يجب بقدرة العبد وارادته والجبر انما يلزم
لو وجب لا بقدرته وارادته اما ثانيا فانا نقول
انه لا يجب الفعل قوله يلزم ترجيح احد الطرفين
المتساويين على الاخر لا لمرجح نمنع تساويهما بل يكون
الفعل ارجح وان لم ينته الى حد الوجوب وترجيح
الراجح ليس بمحال واما ثالثا فانا نمنع استحالة ترجيح
احد الطرفين المتساويين على الاخر عن القادر لا
لمرجح فان العلم القطعي حاصل بان الجائع اذا قدم رغيفان
متساويان اليه فانه يتناول احدهما من غير ان
ينتظر وجود مرجح والعطشان اذا وجد انائين متساويين
فانه يتناول احدهما ولا يموت عطشا الى ان يحصل
له المرجح والهارب من السبع اذا اعترضه طريقان
متساويان فانه يسلك احدهما ولا ينتظر وجود
مرجح والاصل في ذلك ان القادر يفعل بواسطة

القصد

القصد والاختيار ودعوى الداعي الى الفعل
وهذا الداعي هو علم الفاعل لعلمه او ظنه بان ما
يفعله خير او نافع فيه وهو القصد للخير فاذا
تعدد طريقه وتساوي الطريقان في حصوله فانه يسلك
احدهما من غير مرجح لان مطلوبه يحصل بكل واحد
من الطريقين فالمراد هو القدر المشترك وخصوصيات
لا مدخل لها في قصده فانها حصل مقصوده والجواب
عن الثاني من حيث المعارضة ومن حيث الحل اما
المعارضة فان دليلهم وارد في حق الله تعالى لانه ان علم
وقوع الفعل عنه فان جاز ان لا يقع لزم تجويز الجهل
عليه تعالى وان امتنع لزم الجبر وانتفاء قدرة الله تعالى
فيكون الله تعالى موجبا لا مختارا وذلك عين الكفر اما الحل
فانا نقول العلم تابع للمعلوم وحكاية عنه وغير مؤثر
فيه والحكاية قد يتقدم المحكي كما تقول غدا تطلع
الشمس من المشرق فانه حكاية عن طلوع الشمس متقدمة

عليه وقد يتاخر عن المحكي والا يلزم منه وجوب
المعلوم وذلك وذلك لان العلم والمعلوم امران
متطابقان ولا علم الا وبازائه معلوم والاصل في
هيئة التطابق هو المعلوم دون العلم فاذا تعلق
العلم بوجود زيد في الدار فلولا ان يكون لوجود
زيد في الدار تحقق ما قبل العلم او بعده او معه
لم يتعلق العلم فهو تابع غير موثر في المعلوم ايجابا
او امتناعا نعم اذا فرضت تعلق العلم به فقد فرضت
وقوع المعلوم لان فرض وقوع احد المتطابقين يستدعي
فرض وقوع الاخر واذا فرضت وقوع المعلوم حصل
له وجوب لاحق فكذا اذا فرضت ما يطابقه
وكما ان هذا الوجوب مع فرض وقوع المعلوم لا يوثر
في الامكان الذاتي للمعلوم كذا فرض العلم الذي هو مطابقه
ولا فرق بين علم الله في ذلك وبين علم الواحد منا فانا اذا
علمنا وجود زيد في الدار لو لم يكن موجودا لزم

ان لا يكو

ان لا يكون ما فرضناه علما وانقلاب الحقايق محال
فيجب ان يكون زيد موجودا حتى يمكن تحقق
علمنا به وكما ان وجود زيد في الدار يكون مستندا
الى ارادته وقدرته لا الى علمنا كذلك علم الله تع غير
موثر في المعلوم وعن الثالث انه خطاء فان الشركة
انما يتحقق لو قلنا ان العبد قادرا لذاته على جميع الاشياء
وغير مغلوب في شيء مما يريده اما اذا قلنا ان الله تع قد
منحه قدرة وارادة باعتبارهما يوثر في بعض الافعال
وان الله تع قادر على تعجيزه وسلب قدرته وارادته
فانه لا يلزم ان يكون شريكا لله تع وعن الرابع انه
العجز انما يلزم لو لم يقدر الله على قهر الكافر على
الايمان اما على تقدير ان يقدر الله تعالى على قهره
واجباره فانه لا يكون عجزا لكن الله تع لم يرد منه ايقاع
الايمان كرها بل على سبيل الاختيار لئلا يقبح التكليف
منه فاي عجز يتحقق ح اذا لم يوء من العبد باختياره

فان السلطان اذا امر وزيره ان يفعل فعلا يكون
الوزير فيه مختارا لا مجبورا بل فوض السلطان اليه
الاختيار فانه اذا لم يختر فعله لم ينسب السلطان
الى العجز نعم لو اراد السلطان منه الفعل كيف كان سواء
باختيار الوزير او دون اختياره فاذا لم يفعل الوزير
الفعل ثبت العجز هنا والفرق بين الصورتين ثابت
والله اعلم تا توان ز علم با عمل بنزسی عالمی فاضلی ولی نه کسی ۲۲۳
تمت الرسالة المباركة بعون الله وحسن توفيقه على يد اقل عباد
الله ... على المازني
غفر الله له ولوالديه ولسائر المومنين والمومنات يوم احد و عشرين
في رمضان سنة اثنين واربعين وتسعمائة
والحمد لله رب العالمين

بازبینی شد
۱۳۷۱ش

عبارة

يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وهو المدلول والاول
هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول وما
يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخلا فيه يسمى ركنا
وان كان خارجا فان كان موثرا في وجوده يسمى علة
والا فشرطا والعلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود
الشيء والتعليل هو تبيين علة الشيء والملازمة هي
كون الحكم مقتضيا لاخر والاول هو الملزوم والثاني
هو اللازم والدوران هو ترتيب الشيء على الشيء الذي
له صلوح العلية اما وجودا او عدما او معا والاول
هو الداير والثاني هو المدار والمناقضة هي منع
مقدمة الدليل والمعارضة هي اقامة الدليل على خلاف
ما اقام الدليل عليه الخصم والنقض هو تخلف الحكم

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب: حاشیه علی آداب البحث

مؤلف متن: شمس الدین محمد سمرقندی   محشی

شارح: علی بن محمد جرجانی   مترجم

تاریخ تحریر: ۹۴۲ ق   نوع خط: نسخ   تعداد سطر: ۱۲

نام کاتب: محمود بن علی المأذن الجزایری

موضوع: منطق   زبان: عربی   عدد اوراق: ۹

طول: ۱۶   عرض: ۱۰   شماره عمومی: ۳۳۹۰۹

وقف/خریداری: از کتب بازیافته   تاریخ وقف

ملاحظات

فان السلطان اذا امر وزيره ان يفعل فعلا يكون
الوزير فيه مختارا لا مجبورا بل فوض السلطان اليه
الاختيار فانه اذا لم يحصل فعله لم ينسب السلطان
الى العجز نعم لو اراد السلطان منه الفعل كيف كان سواء
باختيار الوزير او دون اختياره فاذا لم يفعل الوزير
الفعل ثبت العجز هنا والفرق بين الصورتين ثابت
والله اعلم   تا توان علم با عمل بنويسی   عالمی فاضلی ولی نه کسی
تمت الرسالة المباركة بعون الله وحسن توفيقه على يد اقل عباد
الله واحسن نو ... الى رحمة ربه الديان محمود بن علي المأذن
غفر الله له ولوالديه ولسائر المومنين والمومنات يوم احد وعشرين
في رمضان سنة اثنين واربعين وتسعمائة
والحمد لله رب العالمين

بازبین شد ۱۳۷۹ ش